

بين الجبرية الجغرافية والبحرية الاستراتيجية: أين تكمن قوة العراق؟

يمتلك العراق واحداً من أكبر مخزونات النفط المؤكدة في العالم، ثم يستورد جزءاً من احتياجاته من الغاز والطاقة الكهربائية، ويقع في موضع جغرافي يتيح له، من حيث الإمكان، أن يكون حلقة وصل بين الخليج وتركيا ومنها إلى أوروبا، فيما لا يزال حضوره في شبكات العبور والتجارة العابرة للحدود دون ما يتيح موقعه، ويملك نهري دجلة والفرات، اللذين قامت على ضفافهما أولى حضارات الإنسان، ثم يواجه ضغطاً مائتة متصاعدة بفعل تراجع التدفقات، وتغير المناخ، والنمو السكاني، واختلال إدارة الطلب، في هذه المغامرات يكمن السؤال الذي تتحاشاه عادة الكتابة المتفائلة عن «الموقع الاستراتيجي»: لماذا لا يتحول امتلاك الجغرافيا، من تلقاء نفسه، إلى امتلاك القوة؟

لقد ورثت الدراسات الجيوبوليتيكية نزعة قديمة إلى قراءة مصائر الأمم في خرائطها، إذ رأى هالفورد ماكندر في «قلب الأرض» الأوراسي مفتاحاً لفهم توازن القوة العالمية، ووضع الفرد ماهان القوة البحرية والسيطرة على طرق الاتصال البحري في صميم تفسيره لصعود الدول، ثم جاء نيكولاس سبايكمان ليمنح «الحافة» الأوراسية موقعاً مركزياً في معادلة القوة، وفي الأدبيات المعاصرة، عاد روبرت كابلان إلى التشديد على أثر الجغرافيا في تشكيل حدود الممكن الاستراتيجي، من دون أن يعني ذلك أن المخراط تملّي النتائج بصورة آلية، وهذا التمييز هو ما يغفله الخطاب السائد أحياناً، إذ إن الجغرافيا ترسم حدود الممكن، لكنها لا تصنع القوة؛ وتمنح الموقع، لا الاقتدار، أما ما يحول الموقع إلى نفوذ، فليس الأمراض في ذاتها، بل الدولة التي تقف عليها.

هنا ينبغي أن نضع الأطروحة على محك الاختبار، لأن تلقاها شعاعاً، فالقول إن الجغرافيا مورد لا قدري يظل ناقصاً ما لم نضع إليه شرطه الحاسم: أن الموقع لا يتحول إلى ثروة استراتيجية إلا حين تمتلك الدولة القدرة المؤسسية على إدارته، والقدرة المؤسسية ليست وفرة في الموارد، ولا حتى صواباً في الرؤية، بل هي تلك الملكة الأصعب: استمرارية السياسات عبر الحكومات، وجودة التخطيط، وتكامل البنية التحتية، والكفاءة في تحويل العلاقات الخارجية إلى شبكات من المصالح المتبادلة يصعب على أطرافها التخلي عنها، وبهذا المعنى، فإن المعضلة الاستراتيجية

للعراق ليست في «صعوبة جغرافيته»، بل في الفجوة القائمة بين قيمة موقعه وقدرة مؤسساته على استثماره؛ وهي فجوة تفسر جانباً مهماً من هذه المفارقات، التي لا تكفي قيود الجغرافيا، ولا تقلبات المناخ، ولا أعباء التأريخ وحدها لتفسيرها.

تكفي مراجعة الأرقام لإدراك حجم هذه الفجوة، فالعراق يمتلك نحو 145 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، ويظل في طليعة الدول المالكة للنفط في العالم، غير أن الثروة، حين لا تتحول إلى قاعدة إنتاجية متنوعة، قد تصبح مصدرًا للقوة وقيدياً على حرية الحركة في آن واحد، وتكشف البيانات الرسمية العراقية حجم هذا التركيز بوضوح، فقد شكل نشاط النفط الخام نحو 52.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2024، وفي الفصل الأول من عام 2025، استحوذ قطاع التعدين والمقالع، الذي يتضمن النفط الخام، على 54% من الناتج المحلي الحقيقي، ثم بلغت حصته 50.7% في الفصل الثاني، أما في التجارة الخارجية، فقد مثل النفط الخام 92.8% من إجمالي الصادرات في الفصل الأول من عام 2025، وظل عند 90% في الفصل الثاني، وهذه الأرقام لا تصف مجرد بنية اقتصادية شديدة التركيز؛ بل تكشف قيوداً استراتيجية أعمق، لأن الدولة التي ترتبط مواردها وصادراتها على هذا النحو بسلعة واحدة تصبح أكثر حساسية لتقلبات الأسعار، واضطراب الأسواق، وأمن الممرات، والتحويلات التي تعيد تشكيل الطلب العالمي على الطاقة.

أما الغاز، فمفارقته أشد بلاغة، فالعراق يمتلك موارد غازية كبيرة، لكنه ظل في الوقت نفسه من بين أكبر دول العالم حرقاً للغاز المصاحب، فيما يستورد الغاز والطاقة الكهربية لتغطية جانب من احتياجاته المحلية، والمفارقة هنا لا تحتاج إلى مبالغة لغوية: أن تفقد مورداً في الحقل، ثم تبحث عن بديله عبر الحدود، فذلك لا يعبر عن لعنة جغرافية، بل عن فجوة في القدرة على التحويل؛ تحويل المورد إلى طاقة، والطاقة إلى إنتاج، والإنتاج إلى هامش أوسع من الاستقلال الاقتصادي والاستراتيجي.

والماء يروي القصة نفسها من نراوية وجودية، فالعراق، الذي عُرف بأرض النهرين، يقع في الجزء الأدنى من منظومة مائية عابرة للحدود، ويتأثر بدرجة كبيرة بما يجري في دول المنبع، وفي وقت تتزايد فيه الضغوط الناجمة عن تغير المناخ، والنمو السكاني، وارتفاع الطلب، وتراجع كفاءة الاستخدام، هنا لا تكون الجغرافيا قدراً محايدياً؛ فالموقع في أسفل الأحواض النهرية يخلق انكشافاً بنوياً لا يمكن تجاهله، لكن الدرس ليس أن العراق ضحية للجغرافيا، بل إن الدولة التي لا تبني قدرة تفاوضية مستدامة، ولا تطوّر إدارة الطلب، ولا ترفع كفاءة الري، ولا توسع أدوات التخزين والمعالجة وإعادة الاستخدام، تترك القيد الجغرافي يتقدم على قدرتها في إدارة هذا القيد، وعندئذ لا تعود أزمة المياه مسألة بيئية أو زراعية فحسب، بل تصبح مسألة أمن قومي تتصل بالغذاء، والسكان، والهجرة، والاستقرار الاجتماعي.

ولعل أوضح صور هذا الانكشاف تكمن في مسألة الممرات، فالقسم الأعظم من الصادرات النفطية العراقية يغادر عبر المنافذ الجنوبية باتجاه الخليج، بما يجعل استقرار طرق الملاحة وأمن الممرات البحرية عنصراً مباشراً في الأمن الاقتصادي للدولة، وفي المقابل، أظهر تعطل مسارات التصدير الشمالي عبر تركيا منذ عام 2023 مقدار الكلفة التي يمكن أن يفرضها ضيق البدائل، والدولة التي تعتمد بدرجة عالية على عدد محدود من منافذ تصريف ثروتها لا تواجه مشكلة نقل فحسب، بل مشكلة في المرونة الاستراتيجية، وهنا يظهر الفارق الجوهري بين نمطين من الدول: دول تقع في قلب التفاعلات الإقليمية قُتدّام من خلالها، ودول تمتلك من القدرة ما يسمح لها بتشكيل جزء من تلك التفاعلات، والإسهام في إدارة مساهمها، والفارق بينهما ليس في الموقع وحده، بل في المؤسسة التي تقف خلفه.

وتضيء التجارب المقارنة هذا التمييز بأكثر مما تفعله النظرية، خذ سنغافورة، الدولة الصغيرة محدودة الموارد الطبيعية، الواقعة عند أحد أهم الممرات البحرية في العالم، كان يمكن لهذا الموقع أن يجعلها مجرد نقطة عبور، غير أنها حولته، عبر كفاءة المؤسسات، وجودة البنية التحتية، وفاعلية الموانئ والجمارك، إلى مصدر قوة اقتصادية ولوجستية، لقد جاءت سنغافورة في صدارة مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي لعام 2023، لكن دلالة التجربة تتجاوز ترتيباً في مؤشر: فهي تكشف أن قيمة الموقع ليست خاصية طبيعية ثابتة، بل نتيجة مؤسسية قابلة للبناء، لم تصنع سنغافورة قوتها

من الجغرافيا وحدها، بل من قدرتها على هندسة الجغرافيا؛ أي تحويل الموقع إلى منظومة من الموانئ والخدمات والقواعد والإجراءات والثقة والاستمرارية.

والدرس المنقول إلى العراق ليس استنساخ النموذج؛ فالسياقان مختلفان في الحجم، والموارد، والبنية، والتاريخ، إنما الدرس هو أن ميناء الفاو وطرق التنمية لن يصنعا نفوذاً بذاتهما لمجرد وجودهما على الخريطة، فالمر لا يصبح استراتيجياً لأننا نطلق عليه هذه الصفة، بل حين يكون أسرع وأكثر موثوقية وأقل كلفة، وحين تسنده سلك وطرق وموانئ وجمارك وخدمات رقمية وأطر قانونية مستقرة، وحين يثق الشركاء بأن السياسة التي بدأت المشروع لن تتبدل كلما تبدلت الحكومة، عندئذ فقط تتحول البنية التحتية من مشروع إنشائي إلى أداة قوة.

وخذ أذربيجان، التي فرض عليها موقعها بين مروسيا وإيران وبحر قزوين سؤالاً دائماً يتعلق بالوصول إلى الأسواق الحارضية، لقد أسهم خط باكو-تيليسي-جيهان، الممتد لنحو 1,768 كيلومتراً، في إعادة تشكيل خياراتها التصديرية؛ إذ دخل الخدمة عام 2006، ووفر مساراً يصل فقط بحر قزوين إلى البحر المتوسط عبر جورجيا وتركيا، من دون المرور بالأمراض الروسية أو الإيرانية، لم يكن الأنبوب مشروع نقل فحسب، بل مثلاً على قدرة البنية التحتية على إعادة توزيع الاعتماديات وتوسيع البدائل، والدرس الأكثر مباشرة للعراق هو أن تنوع منافذ التصدير والربط ليس مسألة فنية تختص الأنابيب والموانئ وحدها، بل جزء من بناء مرونة الدولة وحررتها في الحركة.

وخذ، أخيراً، فنلندا، التي عاشت عقوداً طويلة إلى جوار قوة عظمى، وبنيت خلال مراحل مختلفة من تأريخها الحديث سياسة خارجية شديدة الحساسية لمعادلات الجغرافيا والأمن، وحين تغيرت بيئتها الاستراتيجية بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، أعادت تقييم خياراتها، وانضمت رسمياً إلى حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان 2023، وفي هذا التحول يكمن درس بالغ الأهمية يتمثل بأن الاستقلالية الاستراتيجية لا تعني الحياد الأبدي، ولا الابتعاد المبدئي عن التحالفات، كما لا تعني الارتقاء الدائم في أحدها؛ بل تعني امتلاك الدولة القدرة المؤسسية والسياسية على مراجعة خياراتها حين تتغير البيئة، وتوسع بدائلها، وتقليل الارتهاان لمسار واحد.

من هذه التجارب مجتمعة نتضح الشروط التي تسمح بتحويل الجغرافيا إلى قوة، وأنها أن الموقع لا ينتج القوة إلا حين تسنده مؤسسة قادرة على التخطيط الطويل، واستمرار السياسة عبر تعاقب الحكومات، وثانيها أن الثروة الطبيعية تصبح مورداً قوة حين تتحول إلى تنوع اقتصادي، وقدرة إنتاجية، ونقلب إلى قيد حين تبقى مربعاً وحيداً يحتنرل إليه اقتصاد الدولة، وثالثها أن البنية التحتية والمرات مبناء كانت أو سكة أو أنبوباً أو مساراً رقمياً من الألياف الضوئية تعيد تعريف القيمة الجيوسياسية للدولة، شرط أن تدمر بحوكمة صارمة، وألا تتحول إلى غنيمة تتنازعها المصالح الضيقة، ومراعبها، وهو الأهم، أن تعدد دوائر تباطء العراق العربية والخليجية والتركية والإيرانية، فضلاً عن امتداداته الدولية. يمكن أن يكون مصدر انكشاف إن أدير بمنطق المحاور، ومصدر قوة إن أدير بمنطق توسيع الخيارات؛ إذ إن الدولة التي تراكم المصالح المتبادلة مع شركاء متعددين تصنع لنفسها هامشاً لا يملكه من يرهق طرف واحد.

فأين تكمن قوة العراق إذن؟

ليست في خريطة وحدها، وإن كانت خريطة من أنفس ما وهبت الجغرافيا الأمة، قوته الحقيقية تكمن في المسافة التي يقطعها بين امتلاك الموقع، وامتلاك القدرة على توظيفه: في مؤسسة تحوّل النفط إلى تنوع، والغامر المهدور إلى طاقة، والضغط المائي إلى أولوية من أولويات الأمن القومي، ومحدودية المنافذ إلى دافع لبناء البدائل، وتعدد العلاقات إلى قائمة خيارات لا إلى شبكة ضغوط.

إن الجبرية الجغرافية والحرية الاستراتيجية ليستا قدرين متقابلين يختار أحدهما، بل تمثلان مستويين متداخلين في مسار الدولة: تفرض الجغرافيا شروط البداية، وحدوداً على الحركة، لكن مقدار الحرية داخل هذه الحدود يتسع أو يضيق بقدر ما تملكه الدولة من إرادة منظمة، ومؤسسات مقننة، وبدائل قابلة للاستخدام، ومن هنا، فإن القوة لا تعني إلغاء أثر الجغرافيا؛ فهذا وهم، بل تعني منع الجغرافيا من أن تتحول إلى حكم نهائي على المصير.

ولذلك فإن العراق لن يُسأل في العقود المقبلة عن جودة موقعه؛ فتلك مسألة حسمتها الجغرافيا منذ آلاف السنين، بل سيُسأل عما إذا كان قد بنى الدولة القادرة على تحويل الموقع إلى وظيفة، والثروة إلى قدرة، والتوسط الجغرافي إلى نفوذ، والتعدد إلى خيارات؛ الدولة القادرة على أن تكون جسراً بإرادتها، بدلاً من أن تظل ممراً لإرادات الآخرين، فالأمر لا تقاس بما تحت أقدامها من ثروات ومواقع، بل بما تملكه من قدرة على أن تحوّل ما تحت أقدامها إلى مستقبل في أيديها.

أ.د. عبد الكريم كاظم عجيل
رئيس التحرير